وزارة الخارجية ومعالم تطويرها..

د. سيد نوفل

التطوير

من المتعين تطوير وزارة الخارجية ، بحيث تتحرر من الأعباء التى أثقلتها طوال ربع قرن . وتنهض بمسئولياتها الوطنية والدولية فى مرحلة السلام والحرية والتنمية . . وهو واجب لا مجال لإرجائه ، ولا ممارسته بأسلوب التوفيق بين القديم والجديد أو المصالحة بين الدواعى العامة والاعتبارات الخاصة . . ولا مناص من الاعتراف بأن نظام الخارجية المصرية ، رغم تقدمه فى محيط الدول النامية ، قد أملته أفكار تجاوزناها فى السنوات الأخيرة ، وممارسات نسعى إلى الخلاص منها . ويؤيد هذا التطوير أن قوتنا الذاتية هى مصدر البناء الوطنى الصلب والمكانة الدولية المؤثرة ، وأن ما حققناه من انجازات فى المجالين الوطنى والدولى كان مصدره القاهرة وليس أيا من العواصم الأجنبية . . وفى سبيل التنمية الذاتية يجب أن ندخر القدر الأعظم من قوانا وإمكاناتنا وأموالنا . .

ويؤكد حتمية التطوير أن السياسة الدولية قد تبدلت فى هذه الأيام تبدلا واسع المدى ، وتجاوزت المفاهيم والمبادىء التى درجنا عليها وقتا طويلا . . وأصبحت القضايا الوطنية قضايا دولية ، وأصبحت مشكلة الطاقة والأمن الاقتصادى الوطنى قاعدة للسياسة الخارجية ولصراع القوى الكبرى العالمية . .

وقد أمل هذا الواقع على الرئيس الأمريكى كارتر أن يغادر فى الأسبوع الماضى بلاده ، وسط معترك الانتخابات ، ومن أجله ، إلى أوروبا . . وأن يعقد مع هيلموت شميت وكوسيجا اجتماعات طويلة لتوحيد المواقف . . وتلتقى فى القمة الاقتصادية الغربية قضايا الطاقة والتضخم والركود الاقتصادى مع قضايا الغزو السوفيتى لأفغانستان والرهائن الدبلوماسيين الأمريكيين بإيران والنزاع العربى الإسرائيلى والألغام الأرضية ! !

■ وفى مقام التطوير لوزارة الخارجية المصرية ، يجب أن نتذكر الحقائق الآتية :

أولا : أن الاتصالات السياسية الخارجية ، أصبحت تتم فى جملتها بواسطة رؤساء الدول مباشرة . . كما أن سياسة القمة المحدودة والموسعة أصبحت من القواعد الدولية المطردة . .

ثانيا – أن السفراء المعينين لا يحيطون فى أكثر الأحيان بأسرار هذه الاتصالات . كما أن وزراء الخارجية قد لا يعرفون من أمرها فى بعض مراحلها إلا يقدر . . وقد يقتصر دورهم على تبليغ الرسائل من رئيس الدولة إلى رؤساء الدول . . وقد يشاركون فى إعداد هذه الرسائل أو لا يشاركون . .

هنرى كيسنجر جمع بين وظيفتى مستشار الأمن القومى ووزير الخارجية الأمريكية

وليام روجرز وزير الخارجية الأسبق

سايروس فانس وزير الخارجية السابق

ثالثا – لقد درجنا ، منذ ثورة ٢٣ يوليو وقبل ثورة ١٥ مايو ، على أن يكون لدى رئيس الدولة جهاز متكامل للسياسة الخارجية . . وكان وزير الخارجية آخر من يعلم ، وكان يتلقى المعلومات من سكرتير الرئيس للمعلومات أو مستشاره الإعلامى . . بل إن الصراع فى أمريكا قائما قد نشب بين كيسنجر مستشار الرئيس للأمن القومى وروجرز وزير الخارجية حتى استأثر كيسنجر بالوظيفتين معا . . كما تجم بين فانس وزير الخارجية وبريزنسكى مستشار الأمن القومى ، حتى خرج فانس ودخل ماسكى بشروط جديدة توفر له حرية العمل . .

رابعا – أن وسائل الاتصالات والمعلومات العصرية يسرت لوزارات الخارجية حيث هى . . الحصول على البيانات الوافية عن مختلف الأنشطة والمواقف للدول كافة . .

خامسا – أن المهام الرئيسية لوزارة الخارجية يأتى فى مقدمتها :

– التمثيل فى المؤتمرات والمنظمات والمحافل الدولية . .

– الدراسات التى ينبغى أن تكون أساسا لصنع السياسة الخارجية .

– التعريف بالقضايا السياسية الخارجية

– السهر على متابعة السياسات والاتفاقات المقررة

– رعاية المقررين والمصالح الوطنية فى البلاد الأجنبية . .

وهذه الأنشطة لم يبلغ بعد أداؤها عندنا المدى المرجو منها ولقد كتبت من قبل مفصلا بعض المآخذ . . وخاصة السلبية التى استمرت وقتا فى مواجهة حركة الرفض العربية ومقاومتها فى الجامعة العربية ، ثم فى اجتماعات الأمم المتحدة والمؤتمر الإسلامى والبلاد غير المنحازة . . والشكاوى من المقررين ورعاية المصالح الوطنية لا تنقطع . .

■ وفى هذا المقام أشير إلى تقرير صدر من وزارة الخارجية منذ شهرين ووقع فى يدى أخيرا . . وعنوانه « تقرير المجاز . مصر والمسألة الفلسطينية : ١٩٤٥ – ١٩٨٠ » . . وقد جمع مواقف مصر التاريخية فى قضية المصير العربى وحروبها الخمس فى خمس وأربعين صفحة . .

ويلاحظ الكثير من المآخذ على هذا التقرير الإنجازى . ومنها :

– الدفاع عن سياسات قديمة تجاوزناها طوال السبعينات وبدأناها منذ نوفمبر عام ١٩٧٧ . .

– الافتقار إلى المعلومات الدقيقة والتحليل السياسى . . والإيجاز المخل فى جمع معلومات نادرة لا جدة فيها .

– القصور فى مستوى الأداء الذى تمتاز به وزارات الخارجية المتقدمة . وعرفت به من قبل وزارة الخارجية المصرية . .

– الأخطاء التى لا يتيسر تجاوزها . والتى تعبر عن التخلف الذى ألم برياسة الدبلوماسية المصرية . . وأكتفى بإيراد فقرة واحدة فى مقدمة التقرير : نموذجا للأسلوب وللخطأ معا . « وعندما قدم الفزاج تقسيم فلسطين ، قادت مصر مرة أخرى الكفاح ضد هذا المشروع . الذى ينتهك المبادىء التى قام عليها ميثاق الأمم المتحدة . وتأسس عليها النظام السياسى العالمى الجديد بأكمله . . وعارض العرب مشروع تقسيم فلسطين . وقرار الأمم المتحدة المترتب عليه (١٨١ / ٢ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧) . باعتبار أنه أنكر حق الشعب الفلسطينى فى الممارسة الكاملة لتقرير المصير على مجمل أرضه . . ومن ثم كانت مصر على رأس العرب والمسلمين فى مواجهة هذا الظلم

الجديد الذى ألم بالشعب الفلسطينى . .

فبعد صدور هذا القرار بأغلبية صوت واحد ومائتة الصهيونية من حملة إعلامية لإرغام الشعب الفلسطينى على ترك بلاده . انضم المئات من شباب مصر إلى المقاومة الفلسطينية . . .

وظاهر أنه أسلوب نظرى عامى لمجاوزناه . وليس دبلوماسيا تحليليا . . ورحم الله قرار تقسيم فلسطين الذى تبكيه منذ رفضناه . . وتجاوز الله خطايانا يوم قبلناه ووقعنا بروتوكول لوزان لتنفيذه فى ١٢ / ٥ / ١٩٤٩ . فاعترضنا الثنات العربى والتطرف الإسرائيلى . . وغفر الله للملك الأردنى الهاشمى عبد الله بن الحسين . . فقد عارض قرار وزراء الخارجية العرب فى ٩ / ٧ / ١٩٤٨ بإنشاء حكم ذاتى عربى فلسطينى فى الأراضى الفلسطينية التى حررها الجيش المصرى والقوات العربية التى ساندته فى مراحل الحرب الأولى . . ويكفى أن نذكر الحقيقة المرة ، وهى أن قرار تقسيم فلسطين الذى أيدته الأمم المتحدة وإسرائيل ذاتها ، كان يعطى الدولة الفلسطينية ١٢,٠٠٠ ك م٢ قابلة للزيادة ، وأنا الآن نناضل فى بسالة من أجل ٥٨٠٠ ك م٢ ! !

لكن المرحوم العزيز : قرار تقسيم فلسطين لم يصدر بأغلبية صوت واحد . . فقد وافقت عليه ٣٣ دولة تمثل الكتلتين الشرقية والغربية وتوابعها . . وعارضته ١٣ دولة فقط هى الدول العربية الست حينذاك وسبع دول أخرى . . وامتنعت عشر دول عن التصويت من بينها بريطانيا ويوغوسلافيا . . ربما سيام التى مزقها الصراع والحرب من بعد . . كما أنه صدر فى الجلسة ١٢٨ وليس ١٨١ .

■ ومهما يكن من أمر فقد حدثت صديقا لقلة عن هذا التقرير . . وكان تعقيبه : أنه وحده يكفى سببا لتطهير وزارة الخارجية وليس تطويرها ! !

ولتطوير وزارة الخارجية ، كما ينبغى أن يكون ، نشير إلى الحقائق والمعالم الآتية :

١ – إن الحاجة الملحة تستوجب تطوير الجهاز المركزى للدبلوماسية المصرية ، مثلما تستوجب تطوير السفارات المصرية فى الخارج . . فهما أمران متلازمان بل يسبق أولهما الآخر . .

٢ – من المتعين دعم الوظائف القيادية الدبلوماسية بشخصيات ذات استعداد ذاتى لممارسة السياسة بموهبة التحليل والمقابلة والاستنباط ، والخبرة العلمية والعملية والمتابعة الدائبة . . ولى هذا ينبغى توسيع مجال الاختيار التربه ، وعدم قصره على العاملين فى السلك الدبلوماسى أو الوزراء السابقين ، ولا تقيده بالشروط الوظيفية القائمة . فتلك خبرات نادرة وموزعة فى مختلف الميادين . . والحكومات الرشيدة تحرص دائما على الإفادة منها ما استطاعت إلى ذلك سبيلا . .

٣ – من الخير أن يكون العاملون فى الوزارة ، على مختلف تخصصاتهم ، تابعين لوزارة الخارجية وحدها ماداموا يعملون فيها . . وألا تتوزعهم التبعيات وأسباب التفكك . . فوحدة العمل إداريا وفنيا من أسباب التفوق والامتياز فى أدائه . . وذلك أمر تؤكده أحوالنا وظروفنا . .

٤ – إن الإسراف فى التمثيل الخارجى ، وزحمة السفارات والازدواج والتكرار والانفصال فى أعمالها ، إنما جاءت بها سياسة المظهرية ، تلك التى عايشناها طوال السبعينات بمزاتها المتصلة ابتداء من الانفصال السورى فحرب اليمن والجزائر ، وانتهاء بنكبة ١٩٦٧ . . وحين قامت الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ أنفقنا الجهود والأموال الطائلة لبناء المؤسسات

كمال حسن على نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية المصرى . . تلافى الازدواج والتكرار أمر محتوم

بريزنسكى مستشار الأمن القومى لجيمى كارتر الذى حل محله ادموند ماسكى

والسفارات والصحف ووكالة الأنباء والإذاعة مادامت جميعا ملكا للشعب وفى خدمة أهدافه ؟ !

٨ – إن الوظيفة الدبلوماسية خاصة ، والوظيفة عامة ، ليست خدمة اجتماعية حتى تتحدث فى مجال التنظيم بأسلوب الاسترحام والشفاعة . . فالعمالة الزائدة فى أى موقع من أسباب الإفساد للنظام الإدارى . . ومن الممكن منح العلاوات أو المساعدات لكنه من غير الممكن منح الوظائف . .

٩ – إن عددا مذكورا من مبعوثينا فى الخارج قد أصبحوا – كما قال الفاروق عمر – جباةً وليسوا هداة . . وقد ساء حديثهم فى مصر والخارج وآذوا سمعتنا الوطنية . . وقد تخلصنا وتخلصت الأيام من بعضهم ، ومن المتعين التعجيل على جميع آثارهم . .

١٠ – إن ما نشر عن الاتجاه إلى تحديد مدة السفير بأربع سنوات وسائر المبعوثين بثلاث ، ذلك أمر يستلزم التوقف والمراجعة . . فالخبرة باليلد الأجنبى تستلزم بعض الوقت . . والحاجة إلى العناصر المتابعة أمر مطلوب . . ومدة المبعوث سفيرا أو غير سفير يحددها فى المقام الأول كفايته وإنتاجه . . وقد يقتضى الأمر إطالة أمد المبعوث – كما حدث مرارا – وقد يحتم الأمر تقصير أمده . . ودواعى المصلحة وحدها هى التى تملى التطويل والتقصير . .

■ وبعد ، فهذه إشارات وجيزة إلى معالم التطوير المرجو لوزارة الخارجية المصرية فى العهد الوطنى الجديد . .

ولقد أوجز السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية كمال حسن على أهداف الرئيس السادات فى تطوير الوزارة . . فقال :

« إن الذى يقصده الرئيس السادات بالنسبة للخارجية هو : وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب ، والقضاء على الروتين فى الخارجية ، والارتفاع بديناميكية العمل داخل الوزارة ، وتوزيع المسئولية فى المشاركة فى الفكر والقرار » . .

وتلك أهداف تستوجب الدراسة الشاملة ، والبحث المستفيض والتقييم الدقيق للواقع ، والخطة المتكاملة للتطوير . . ولا أرى أن الدراسات السابقة تكفى لمواجهة الفكر والمسئولية الجديدين . . ولا أرى أن الإصلاح يعتمد فيه على بيانات ومقترحات العاملين فى وزارة الخارجية وحدهم . . فقد عايشوا الماضى وصادقوه ، وإن كان منهم أعرف الناس بمآخذه ، وأقدرهم على التخطيط لعلاجها . .

لكن التطوير يقتضى أيضا الاستعانة بعناصر ذات خبرة وكفاية من خارج الوزارة . . كما يقتضى الاستعانة بالخبرات والممارسات الأجنبية فى هذا الشأن . . وقد تضع وزارة الخارجية تقييما مفصلا للواقع فى الوزارات والسفارات وعمل كل من الموظفين على مختلف المستويات . . وقد تضع مقابلة بين تمثيلنا فى الخارج وتمثيل بعض الدول الأخرى المشابهة لنا . . بل قد ترى المقابلة بين تمثيلنا فى الخارج وتمثيل دولة متقدمة مثل بريطانيا ، إحدى الدول الصناعية السبع الكبرى . . وقد تنتهى إلى أننا أكثر إسرافا رغم البون الشاسع بيننا وبينها . . وهذه البيانات والمعلومات ينبغى أن توضع أمام لجنة موسعة من المتخصصين فى مختلف الأنشطة ومعهم بعض الكفاءة فى وزارة الخارجية . . وعلى هذه اللجنة أن تقترح تخطيطا محددا متكاملا للتطوير . .

■ وخالص الرجاء أن يأتى بحثنا وافيا ، وقرارنا موفقا . فنحن فى العهد الجديد أحوج ما نكون إلى بناء قوتنا الذاتية . . أحوج ما نكون إلى الصراحة التامة والموضوعية المجردة . .